



# ورقة بحثية أسعار النفط ومعدلات النمو في مصر

إعداد: صبري ناجم - صحفي اقتصادي متخصص في قطاع الطاقة



باتت الأسر المصرية تتبع أسعار النفط بشكل شبه يومي، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على تعاملاتهم اليومية كافة من ناحية، وتداعياتها على القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى، وذلك حال صعودها أو هبوطها، خاصة مع تحرير أسعار الوقود في البلاد مؤخراً.

ويترقب المواطنون أسعار الوقود الجديدة كل 3 أشهر، من خلال لجنة التسعير<sup>1</sup> التلقائي للمنتجات البترولية المعنية بذلك.

تحتسب اللجنة بمتابعة المعادلة السعرية بصورة ربع سنوية، إذ يربط سعر بيع البنزين بالسوق المحلية بأسعار العالمية لخام برنت وبسعر الصرف، مع مراعاة التكاليف الأخرى التي يمكن تعديلاها بشكل غير دوري.

كما تختص بـ"متابعة تنفيذ الآلية وتقديم التوصيات والمقتراحات الازمة لضمان التنفيذ الجيد لها ومعالجة أي مشكلات أو قصور أو ثغرات تظهر عند التطبيق الفعلي، وتعرض اللجنة توصياتها ومقتراحاتها على وزيري البترول والمالية لاتخاذ ما يلزم بشأنها".

وقررت اللجنة في اجتماعها المنعقد عقب انتهاء شهر يونيو/حزيران الماضي، التوصية برفع الأسعار السائدة في السوق المحلية للربع الثالث من العام الجاري (يوليو/تموز - سبتمبر/أيلول 2021) بمعدل 0.25 جنيهًا للتر (0.016 دولاراً أميركياً)، مع تثبيت سعر بيع السولار عند 6.75 جنيهًا للتر وكذلك سعر بيع المازوت للقطاع الصناعي عند 3900 جنيه للطن.



## أثر ارتفاع أسعار النفط على معدلات النحو في مصر

ومع ارتفاع أسعار النفط حالياً التي تدور بالقرب من 70-75 دولاراً للبرميل<sup>2</sup>, يخشى المواطنون في مصر من ارتفاعات متتالية في الأسعار قد تخفض من قوتهم الشرائية، ما سيكون له الأثر المباشر في خفض الإنفاق وبالتالي تأثير القطاع الاستهلاكي<sup>3</sup>. كل ذلك من شأنه أن يُبطئ من معدلات التعافي الاقتصادي الذي بدأ بشق الأنفس من تداعيات كورونا<sup>4</sup>, ما يعود بالسلب على معدلات النمو.

- نشرت الجريدة الرسمية في 30 ديسمبر/كانون الأول 2018، قرار رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، الصادر بتشكيل لجنة فنية تسمى «لجنة متابعة آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية» لتسعير بنزين 95، تضم ممثليين من كل من وزارة البترول والثروة المعدنية وممثلين من وزارة المالية والمبنية المصرية العامة للبترول، يتم ترشيحهم من قبل الوزير المختص.

ونصت المادة الثانية من القرار على أن «طبق آلية التسعير التلقائي على بنزين 95 أوكتان تسليم المستهلك شاملًا الضريبة على القيمة المضافة بدءاً من نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول 2018، مع الإبقاء على سعر البيع للمستهلك السائد حالياً، إذ يراجع سعر المنتج على النحو الوارد بالمادة الأولى من هذا القرار، على ألا تتجاوز نسبة التغير في سعر البيع للمستهلك ارتفاعاً أو انخفاضاً عن 10% من سعر البيع السائد حالياً».

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019 طبق التسعير التلقائي للمواد البترولية الأخرى مثل: بنزين 92 و 80 والسوبار والمازوت.

- ارتفعت أسعار النفط من مستويات متذبذبة عند أقل من 20 دولاراً للبرميل منذ أبريل/نيسان 2020 حتى تخطت 70 دولاراً للبرميل مؤخراً، وسط توقعات بمواصلة ارتفاعها إلى مستويات 100 دولار حتى النصف الثاني من 2022.

- احتل قطاع تجارة الجملة والتجزئة المركز الأول من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للنصف الأول من عام 2019/2020 بنسبة مساهمة تصل إلى 14.7%.

- ضرب فيروس كورونا الاقتصاد المصري، بل بالأحرى الاقتصاد العالمي ككل في مقتل، عندما أجبر المواطنين على الالتزام المنازل وعدم الحركة التي توقف معها جزء كبير من دورة رأس المال العالمية، الذي أدى إلى الركود في بعض الدول، بعد انهيار حركة التجارة على المستوى العالمي والتجارة المحلية أيضاً. ومنذ أواخر 2019، تراجعت معدلات النمو حول العالم، مع زيادة معدلات البطالة وتراجع التضخم نتيجة تراجع القوة الشرائية والإنفاق.. غير أن العدة الأخيرة بدأ شبح التضخم يطل على العالم.

يمكن للحكومات تفادي الأزمات النفطية إذا قصرت دورها على تصحيح الخلل في الأسواق الناتج عن عوامل خارجية مثل العوامل الطبيعية، إذ لا يؤثر تدخل الحكومات في تسعير المنتجات النفطية سلباً على النمو الاقتصادي فقط، وإنما قد يدمر الاقتصاد الوطني.

فكانت عجلة اقتصاد الإمارات تتوقف في عام 2005، لو لا قيام الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية مرتين، أحدهما رفع بمقدار 30%. وسوريا مثلاً كانت لا تعاني من ندرة مادة дизيل (المازوت) بسبب عدم توافرها أصلاً، وإنما تعاني الندرة بسبب تهريب هذه المادة الحيوية إلى الدول المجاورة مثل لبنان وتركيا.. لماذا؟ بسبب تسعير الحكومة السورية وقتها للديزل في مستوى يقل عن مستوى في الدول المجاورة بنحو سبع مرات تقريباً.

جزء من مقال للدكتور أنس الحجي نشر في جريدة الاقتصادية بداية عام 2006 بعنوان: حرروا أسعار البنزين

تزيد معدلات التضخم مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ومن المتوقع أن ينعكس رفع أسعار الوقود الأخير في مصر على معدلات التضخم خلال شهري أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول، بنسبة طفيفة، ما يخفض الاستهلاك نتيجة تراجع القوى الشرائية للعملة، وهو ما يلحق الضرر بالتعافي الاقتصادي ومن ثم معدلات النمو.

استمرار ارتفاع أسعار النفط عالمياً، سينعكس بالضرورة على أسعار الوقود المصرية، خاصة في المراجعات الدورية للأسعار من جانب لجنة التسعير، ما يهدّد بتغذية التضخم في البلاد، وقد يخفض وتيرة النمو الاقتصادي 5.

وتتفاوت معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة بين مصر والمؤسسات

الدولية بنسبة طفيفة، فوفقاً لتوقعات الحكومة الرسمية تتوقع معدل نمو عند 5.4%， في حين يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً عند 5.2% خلال السنة المالية الحالية، بينما يتوقع استطلاع لرويترز نمواً بنسبة 5%.

ومما يزيد من مخاطر التضخم على معدلات النمو الاقتصادي الارتباط بارتفاع الأسعار عالمياً، إذ يخشى العالم حالياً من موجة تضخمية قد تأتي بالتزامن مع إعادة فتح الاقتصادات حول العالم وزيادة الطلب، والتي قد ترفع الأسعار إلى مستويات كبيرة قد تصل إلى "الدورة الفائقة للسلع"<sup>6</sup>، ما يثيرريبة بين حكومات الدول التي لا تريد إيقاف مسيرة التعافي الاقتصادي الذي بدأ في تحقيق معدلات نمو مقبولة منذ الإعلان عن التوصل إلى لقاح لجائحة كوفيد-19.

وارتفع تضخم أسعار المستهلكين بالمدن إلى 4.9% على أساس سنوي في يونيو/حزيران الماضي من 4.8% في مايو/ أيار، وهو ارتفاع للشهر الثاني على التوالي، وفق بيانات الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء.



## موجة التضخم وأسعار النفط

بينما سجل معدل التضخم تباطؤاً على أساس شهري في يونيو/حزيران عند 0.2%، مقارنة مع 0.7% في مايو/أيار، نتيجة تراجع بعض السلع الغذائية.

وزاد التضخم الأساسي -الذي يستثنى الأسعار شديدة التقلب مثل السلع الغذائية- إلى 3.8% على أساس سنوي في يونيو/حزيران من 3.4% في مايو/أيار، وفق بيانات البنك المركزي المصري.

ورغم ذلك، لا يزال التضخم في مصر في الإطار الذي حدده البنك المركزي عند (7% سالب أو +2)، غير أن الدولة قدرت معدل التضخم عند 9% سنوياً في موازنة العام المالي الجاري، نتيجة هذه المعطيات.

بينما توقع صندوق النقد الدولي في 27 يوليو/تموز 2021، أن يصل معدل التضخم في مصر بنهاية العام المالي الجاري إلى 6.8%. وبنهاية العام المالي 2022-2023، توقع الصندوق أن يبلغ معدل التضخم 6.9%.

٥- تتوقع مصر تحقيق 5.4% معدل نمو اقتصادي خلال العام المالي الجاري 2021-2022، مقارنة بنحو 2.8% نسبة نمو محققة في العام المالي 2020-2021 المنتهي في يونيو/حزيران 2021.

٦- نشرت منصة "الطاقة" مقالاً بعنوان: [علاقة التضخم بالنفط وتداعياته على الطاقة المتجددة لتوضيح حقيقة الدورة الفائقة للسلع](#).

تحسب موازنة مصر سعر برميل النفط عند متوسط 60 دولاراً للبرميل، للعام المالي الجاري 7.

تم توقع الأسعار باستخدام متوسط عقود الشراء المستقبلية لخام برنت، وتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وأيضاً الاسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات العالمية الدولية، وفق بيان الموازنة العامة للدولة.

ومع برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، انخفض دعم المواد البترولية الموجه إلى القطاع العائلي بشكل ملحوظ، من 5.6 مليار جنيه إلى 3.7 مليار جنيه، ويمثل هذا البند نحو 20% من جملة مخصصات دعم المواد البترولية (وفقاً لدراسة البنك الدولي).



## الموازنة المصرية وأسعار النفط

أما الدعم الموجه إلى القطاع الخاص فقد انخفضت مخصصاته الأساسية في الموازنة الجديدة بنحو الثلث، مع تخفيض دعم الصادرات وتراجع دعم المواد البترولية (إذ يوجه نحو 80% من فاتورة دعم المواد البترولية في الموازنة العامة للدولة إلى القطاع الخاص)، لكن هذا التخفيض عُوض من جانب آخر لا تظهر بياناته بوضوح في الموازنة (وفقاً لحسابات المبادرة الشخصية لحقوق الشخصية).

وزاد الدعم الموجه إلى كل من الغاز الطبيعي والكهرباء، الذي يستفيد منه القطاع الخاص، وتبلغ تكلفتها معاً نحو 11 مليار جنيه سنويًا بحسب البيان المالي لموازنة العام الجديد.

وبحسب البيان المالي لموازنة 2021/2022 فقد خصصت 5 مليارات جنيه سنويًا لتكلفة خفض أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي لأول مرة منذ تعويم الجنيه في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، إذ خفضت أسعار الكهرباء للصناعة للجهد الفائق والعلوي والمتوسط، بقيمة 9% (بما يعادل تخفيض سعر الكيلوواط 10 قروش، ليبلغ 1.08 جنيهاً)،

مع الإبقاء على أسعار الكهرباء للصناعات الأخرى عند مستوياتها الحالية وعلى مدار من 3 إلى 5 سنوات، بالإضافة إلى تكلفة سنوية بنحو 6 مليارات جنيه لقرار توحيد سعر الغاز الطبيعي للصناعة عند 4.5 دولاراً لكل وحدة حرارية، حسب ما جاء في البيان المالي.<sup>8</sup>

ومما سبق نجد أن مخصصات باب الدعم في موازنة العام الجديد، تراجعت بنحو 1.5% مقارنة بالموازنة المعدلة للعام السابق، لتبلغ 321 مليار جنيه.

ويبدو من قراءة سريعة للموازنة، أن ارتفاع أسعار النفط مقدر جيداً في أبواب المعرفات والدعم والتخصيص.

- يبدأ العام المالي في مصر من 1 يوليو/تموز من كل عام وينتهي في 30 يونيو/حزيران.

- من تقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن موازنة 2021-2022.

#### قناة السويس وأسعار النفط

رفعت حادثة جنوح سفينة عملاقة (إيفر جيفن) في قناة السويس أواخر مارس/آذار الماضي أسعار النفط بنسبة متفاوتة، إذ تعد القناة ممراً دولياً لأكثر من 10% من حركة التجارة العالمية.

ومع موافقة جمود تعويم السفينة الجانحة في القناة، تعطلت سفن شحن عاملة على متنها نحو 26 مليون برميل نفط، و320 سفينة وناقلات نفط عالقة، وتضررت تجارة النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والصلب.

يذكر أن القناة نقلت 5 ملايين برميل من النفط الخام والمنتجات النفطية يومياً، و31 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال في عام 2019، قبل أن تتأثر التجارة بوباء كوفيد-19، وفقاً لتحليلات بلاتس وبيانات من هيئة القناة.

ولا نعتقد أن حادثة مثل هذه يجب أن توضع في معادلة أثر ارتفاع أسعار النفط على معدلات النمو في مصر لأنها حادثة عرضية.

وّقعت الحكومة المصرية عقوّداً للتحوط من ارتفاع أسعار النفط خلال موازنة العام الماضي، التي كانت تحتسب سعر برميل النفط عند 61 دولاراً للبرميل.

لكنها حتى الآن لم تعلن كم التوفير الذي حققته من هذه العقود أو الخسائر إن وجدت، وبناء عليه يجب الفحص قدماً في توقيع عقود تحوط ضد ارتفاع أسعار النفط خلال المدة المقبلة، خاصة مع زيادة الضبابية في مسار الاقتصاد العالمي وتحول "دلتا" الذي يزيد الشكوك حول التعافي الاقتصادي العالمي، فضلاً عن تزايد التوقعات بارتفاع الأسعار إلى مستويات 100 دولار للبرميل، وهو ما سيكون خسارة كبيرة للموازنة العامة المصرية حال حدوثه مع عدم التحوط.

وعقود التحوط من ارتفاع أسعار النفط عن التقديرات الحكومية في الموازنة، من شأنها أن تقلل من أي تداعيات على الموازنة، لكن الانعكاسات المباشرة ستبقى على الاقتصاد الكلي وبالتالي معدلات النمو.

وضاعفت الحكومة عقود التحوط خلال العام المالي الماضي، للحماية من تقلبات أسعار الخام، وفق ما ذكره وزير المالية محمد معيط لوكالة [بلومبرغ](#) في 9 ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وتتوقع وزارة المالية زيادة العجز الكلي المستهدف لمشروع الموازنة في العام المالي الجاري، إذا ارتفعت أسعار النفط لتفوق توقعاتها في



الموازنة بنحو دولار واحد للبرميل، وفقاً للبيان المالي لمشروع الموازنة. وقالت إن التقديرات العالمية تشير إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2021، ل تستقر عند مستويات أسعار تتراوح بين 60 و 65 دولاراً للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات العديد من المؤسسات المالية الدولية. وتخطط المالية لخفض العجز الكلي في الموازنة إلى 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7.7% عجزاً متوقعاً هذا العام، وتحقيق فائض أولي بنسبة 1.5%.

التحوط هو اتخاذ موقف للتعويض عن مخاطر تقلبات الأسعار في المستقبل، أي محاولة لتقليل المخاطر ضد تقلبات السوق مستقبلاً، من خلال الاتفاق مع صناديق تحوط، التي تستخدم مجموعة أدوات متقدمة لتحقيق عوائد تفوق متوسط عائد السوق. من أدواته المشتقات المالية والعقود الآجلة وعقود التأمين، ومن تقنياته الرفع المالي والبيع على المكشوف لعدد محدود من المستثمرين، ويُعد الأكثر نمواً في العالم من بين صناديق الاستثمار. ومن أبرز الدول التي تستخدم برنامجاً للتحوط وحققت منه أرباحاً هائلة، المكسيك، ففي يناير/كانون الثاني 2021، تلقت المكسيك 2.38 مليار دولار من برنامجها السنوي للتحوط النفطي لعام 2020 في الربع الرابع، وهو شريان حياة لاقتصاد انزلق إلى الركود بسبب جائحة فيروس كورونا. وفي السنوات السابقة، أنفقت المكسيك نحو مليار دولار على بوليصة التأمين. وقالت وزارة المالية في تقرير إن الدخل من التحوط "عُوض انخفاض عائدات النفط الناجم عن انخفاض أسعار الخام العالمية".

### نستخلص مما سبق أن:

- \* حال ارتفاع أو انخفاض متوسط سعر خام برنت عن توقعات الموازنة المصرية، وهو 60 دولاراً للبرميل، سيترتب على ذلك تدهور أو تحسن صافي العلاقة مع الخزانة، وبالتالي زيادة أو انخفاض العجز الكلي المستهدف.
- \* الموازنة المصرية لن تتأثر حال ارتفعت أسعار النفط عن تلك المقدرة في الموازنة، أو زادت عن ذلك، حال توقيعها عقوداً للتحوط.
- \* بعد رفع أسعار الوقود محلياً، من المتوقع أن تتأثر قطاعات اقتصادية عددة بشكل مباشر وغير مباشر، على سبيل المثال: قطاع النقل والمواصلات العامة والخاصة، وقطاع الخدمات وقطاع الأغذية والمشروبات، رغم تأكييدات رسمية بعدم التأثير ومراقبة الوضع.



فمثلاً: خصمت الحكومة 4.8 مليار جنيه لدعم نقل الركاب في الموازنة الجديدة، دون الإشارة هنا إلى زيادة نسبة الدعم في حال ارتفاع الأسعار.

يوضح ذلك أن هذا الرقم ستقل قيمته أمام ارتفاع أسعار الوقود، وبالتالي ستتلاشى نسبة المستفيدة منه من المواطنين.

\* ومن هنا وجوب الإشارة إلى أنه جرى تخصيص 2.1 مليار جنيه لتمويل السنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات (70 ألف سيارة أجرة وميكروباص وملاكي) تعمل بالغاز الطبيعي. وذلك في إطار "ضرورة تفضيل المنتج الوطني في المشتريات الحكومية والمكونات الخاصة للصناعات الوطنية طبقاً للقوانين المنظمة" (البند رقم 2 في بيان الموازنة العامة للدولة صفحة 31).

\* هنا لا بد من إجراء مراجعة لجميع البنود الخاصة بالطاقة في الموازنة الجديدة، مع ارتفاع أو انخفاض أسعار الوقود، إذ أوضحنا أن بنود الموازنة نفسها لن تتأثر بالارتفاع حال توقيع عقود تحوط، لكن استهداف معدل نمو يصل إلى 5.4% يستلزم زيادة الاهتمام بقطاع الطاقة الذي يدخل بشكل مباشر وغير مباشر في معظم القطاعات الأخرى، ويسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو الربع تحديداً 24% خلال العام الماضي.

\* ارتفاع الأسعار محلياً يقود إلى زيادة معدلات التضخم، وذلك سينعكس بدوره على القوى الشرائية للمواطنين، خاصة أن ضغوطات كورونا ما زالت تلقي بظلالها على جميع القطاعات في البلاد، مما يوضح ارتباط أسعار الطاقة بالتضخم وبالتالي معدلات النمو.

